



التنمية الدامجة

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

العدد ١. ٢ (يناير) ٢٠١١

نحو تربية دامجة..

بقلم: د. مروان البسط

لتلائم الأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة. كما أنه من المفيد التنويه بالمبادرات التي ينفذها القطاع الأهلي والخاص، والتي تتعلق بمفهوم التربية الدامجة. ولا بد من السؤال عن الأسباب والدوافع التي دعت الجهات الرسمية المعنية إلى وقف العمل بـ "مشروع الدمج التربوي"، بما يشكله من نموذج تشاركي رائد، كان ليؤسس لخطة وطنية لجعل التربية دامجة.

ويبدو أن التوجه إلى التربية الدامجة، لو اقترن بنوايا جديّة، لا ينقصه التمويل الذي ما يزال متوافراً منذ مؤتمر باريس - 3، وينبغي أن تستغل بما يكفل السير قدماً في ذلك التوجه.

ونحن جميعنا، كمعنيين، مدعوون إلى:

- العمل على تغيير أو تعديل في الأنظمة والقوانين التعليمية وتلك المرتبطة بها.

- العمل لإتاحة إمكانية الوصول إلى المباني التعليمية والمواد الدراسية.

- العمل على تعديل المناهج الدراسية بما يتوافق مع إمكانيات الجميع، وإعداد وتدريب الطواقم التعليمية.

- العمل على زيادة الوعي المجتمعي حول ضرورة وفوائد التربية الدامجة.

إن عملية الدمج ليست بالسهولة التي يتوقعها البعض، ولا يمكن أن تحدث بين ليلة وضحاها، فالمسألة ليست إجرائية فحسب، بل هي تغيير في ثقافة المجتمع حول عملية وآلية الدمج وتحقيق القبول لتلك الفئة من المجتمع، تمهيداً لإزالة التمييز. فبالرغم من الجهود المبذولة من المجتمعات الغربية، وبالرغم من ارتفاع درجات الوعي وتحقيق القبول والمساواة، إلا أن التمييز ما يزال قائماً في عالم التوظيف وفرص العمل، لذلك فإن العملية في لبنان، وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، تتطلب الكثير من الجهد والتركيز والتكاتف لتحقيق الدمج بحده الأدنى. ■

المعوقين على حقوقهم الاجتماعية والقانونية في التعلم. وذلك ما تعكسه مؤشرات التنمية في لبنان من حيث نسب الأمية والبطالة والفقر، والتسرب المدرسي من ناحية، ونسبة المدارس التي تتمتع بمواصفات الحد الأدنى الهندسية لإمكانية الوصول، من ناحية أخرى. من المهم التنويه بما قامت به وزارة التربية اللبنانية بتخصيص نسبة من ميزانيتها السنوية لتأهيل بعض المدارس بالمواصفات الهندسية اللازمة لإمكانية الوصول، والذي يعد أحد معايير وركائز التربية الدامجة والتي يجب أن تتعدى تجهيز الهندسي إلى تكييف

لا يملك الأشخاص المعوقون حول العالم، وهم بمئات الملايين، إمكانية الوصول لتلبية حاجاتهم الأساسية المنصوص عليها في القوانين. وينعكس ذلك سلباً على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ويضعهم في خانة «الأكثر فقراً»، ما يزيد من التحديات أمام تحقيق «أهداف الألفية».

علماء، أن التربية الدامجة، هي مسار يضمن التعليم للجميع، بغض النظر عن إمكانياتهم وقدراتهم، مع كل ما يرافق ذلك من إعادة رسم للسياسات التعليمية والثقافية والعمرانية، وإعادة هيكلة البرامج والمناهج التعليمية. وبالتالي فهي عملية تفاعلية ديناميكية تضمن في سياقها إعادة تقويمها وتصويبها.

وينطلق مفهوم التربية الدامجة من مرتكزات قانونية دولية في سياق تاريخي بدأ من «الشرعة الدولية لحقوق الإنسان» (١٩٤٨)، مروراً بـ «الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل» (١٩٨٩)، و«التعليم للجميع» (١٩٩٠)، و«القواعد المعيارية» (١٩٩٣)، و«إعلان سلامنكا» (١٩٩٤)، وصولاً إلى «أهداف الألفية»، و«الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» (٢٠٠٦). كل تلك الشرائع الدولية أكدت على مبدأ عدم التمييز والمساواة في الحقوق التعليمية وإتاحة الفرص أمام جميع شرائح المجتمع بالتمتع بالحقوق في التعلم وتضافر جهود المعنيين لضمان الحقوق.

وبالرغم من أن القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ نص في القسم السابع منه على حق الشخص المعوق بالتعليم، من خلال ضمان فرص متكافئة للأشخاص المعوقين، مجيزاً بذلك فرص الدمج في المجتمع عبر تأمين الوسائل والتجهيزات التي تسهل لفئة الأشخاص المعوقين إتمام تلك العملية. وبالرغم من سعي وجهود جمعيات الأشخاص المعوقين، فإنه لم يطرأ تغيير يذكر لناحية زيادة فرص حصول الأشخاص

البرامج والسلوكيات وبث ثقافة التنوع في المؤسسات التعليمية.

وننتظر استكمال هذه الخطوة بالخطوات الأنفة الذكر لتعزيز جودة التعليم، وإدخال نظام يحول دون حدوث التسرب وتأسيس وتنفيذ استراتيجيات تتمحور حول الجودة وضمان وصول كافة المجموعات المستبعدة بمن في ذلك اللاجئين إلى التعليم وتكييف البيئة المدرسية



التربية وحقوق الإنسان

حول كافة ما يتعلق بتوزيع الأشخاص المعوقين وإعاقاتهم واحتياجاتهم، والخدمات التعليمية المتطورة وكيفية مواكبتها محلياً.

• تجهيز كافة المؤسسات التعليمية لكافة المراحل والاختصاصات بما يضمن سهولة واستقلالية استعمالها من قبل الأشخاص المعوقين سواء أكانوا متعلمين فيها أو معلمين، أو عمالاً.

• تكييف المنهاج الرسمي بما يتلاءم واحتياجات الأشخاص المعوقين بصرياً، سمعياً، أو ذهنياً؛ أو متعددي العوق.

• تدريب الجسم التعليمي، والعاملين في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على التعامل مع احتياجات الأشخاص المعوقين.

• الانتقال جذرياً وفق سياسة وطنية واضحة، ممنهجة، ذات أجندة زمنية، من سياسة العزل السائدة، إلى التوازي مع الاتفاقية الدولية، نحو الدمج التربوي.

وخلال ورشة إطلاق التقرير تم تقسيم المشاركين الذين كانوا يمثلون جمعيات ومؤسسات الإعاقة، بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية في الدولة، إلى مجموعات عمل حددت أبرز الأولويات من التوصيات التي يجب العمل عليها في السنوات الأربع المقبلة، وهي الفترة التي تسبق تقديم تقرير دوري شامل ثان عن لبنان. وأبرز تلك الأولويات:

• ترجمة الحق في التعليم عبر الوصول إلى إصدار نص مشروع قانون يعتمد الحق في التعليم، بحسب الاتفاقية الدولية. ومراسيم من وزارة التربية لتنفيذ التربية الدامجة ضمن إدارتها ومؤسساتها. بالإضافة إلى مراسيم في مجال عمل وزارة الشؤون

في إطار عمله على المدافعة والمناصرة لحقوق الأشخاص المعوقين قام «اتحاد المقعدين اللبنانيين»، وضمن «ائتلاف جمعيات الإعاقة في لبنان»، المؤلف بالإضافة إلى الاتحاد من كل من «جمعية الشبيبة للمكفوفين»، و«الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية»، و«جمعية أولياء الصم في لبنان»، و«هيئة الإعاقة الفلسطينية»، و«الشبكة المسكونية لمناصرة الأشخاص المعوقين»، بإعداد تقرير يرصد أوضاع الأشخاص المعوقين في لبنان. ويقدم أبرز التوصيات بذلك الشأن. ويعرض التقرير ويحلل البيانات الرئيسية المتعلقة بحق الأشخاص المعوقين بالعمل، التعليم، الصحة، وعدم التمييز وحقوق اللاجئين الفلسطينيين المعوقين. وتمّ التركيز في ذلك التقديم على القوانين الدولية والمحلية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين بما فيها القانون اللبناني ٢٢٠/٢٠٠٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين.

وقدم التقرير إلى «مفوضية حقوق الإنسان»، في المؤتمر الذي عقد في جنيف في العام ٢٠١٠، وذلك ضمن إطار «المراجعة الدورية الشاملة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، وقد شارك لبنان في تلك الدورة.

أما أبرز ما جاء من توصيات تتعلق في الحق في التعليم:

• إدراج المعايير الدامجة في هيكليات الوزارات المعنية وكافة إداراتها ومؤسساتها، والتوعية الشاملة تجاه حقوق الأشخاص المعوقين وحاجات المتعلمين المعوقين وكيفية التعامل معهم. • القيام بإحصاءات شاملة، ودراسات علمية

الاجتماعية لتنفيذ برامج الدمج الاجتماعي الداعم للتربية.

• بلورة سياسة وطنية للدمج التربوي والمدرسي عبر نص السياسة الوطنية للدمج التربوي.

• استحداث وحدة إدارية مختصة بالدمج التربوي والمدرسي في وزارة التربية.

• تنفيذ مشروع نموذجي لمدارس رسمية دامجة في مختلف الأقسام الإدارية، ينتج عنه عدد من المدارس الرسمية الدامجة تستقبل طلاب من ذوي الاحتياجات الإضافية.

• تفعيل الشراكة بين وزارة التربية والوزارات المعنية وبين الجمعيات والمراكز المختصة ذات الخبرة، والجامعات والمدارس الخاصة ذات الخبرة، والمنظمات الدولية ووكالات «الأمم المتحدة» لتحقيق التوصيات أعلاه.

وتعتبر تقارير الرصد تلك إحدى الأدوات المستخدمة من قبل المجتمع المدني، والتي تهدف إلى تغيير وتطوير السياسات التنموية في المجتمع. ويتم استخدام ذلك التقرير في إطار العمل التي تقوم به حركة الإعاقة والمجتمع المدني في سياق تطوير السياسات التنموية لتصبح دامجة وأكثر شمولية لتطال جميع فئات المجتمع. ■

ما هي التربية الدامجة؟

وضع «الإعلان العالمي في الحق في التعليم للجميع» (تايواند ١٩٩٠)، رؤية متكاملة حول التعليم، معتبراً أنه يقوم على تعزيز المساواة في وصول التعليم لجميع الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم. ما يعني تحديد العوائق التي تحول دون الحصول على فرص التعليم وتحديد الموارد المطلوبة لمعالجة وإزالة تلك العوائق.

أما التعريف الأبرز للتربية الدامجة، فنتج عن «المؤتمر



العالمي حول تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية»، والذي عقد في سلامنكا في حزيران ١٩٩٤. وانخرط في المؤتمر أكثر من ٣٠٠ مشارك يمثلون ٩٢ دولة و٢٥ جمعية دولية. واعتبر إعلان سلامنكا أن «التربية الدامجة ترمز إلى دمج الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات التعليمية الإضافية في البرامج التعليمية المقدمة لغالبية الطلاب... وعلى المدارس الدامجة أن تلاحظ وتعمل على تلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب، بما يتضمن تحسين الانماط المختلفة ومستوى وضمان جودة التعليم للجميع من خلال مناهج ملائمة، وتدابير تنظيمية، واستراتيجيات تعليمية، واستخدام الموارد

والشراكات مع مجتمعاتهم». وبحسب تعريف الاونيسكو (٢٠٠٦) «التربية الدامجة هي عملية يتم من خلالها تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع الطلاب عبر اعتماد ممارسات تطبيقية دامجة في أساليب التعلم والثقافات والمجتمعات، والحد من التهميش ضمن عملية التعليم. وتتطلب التربية الدامجة تغييرات وتعديلات في المضمون والمقاربات والهيكلية والاستراتيجيات المعتمدة، في إطار رؤية مشتركة تشمل جميع الأطفال ذوي الفئة العمرية المناسبة، مع الالتزام بأنه من مسؤولية النظام المعتمد تأمين التعليم لجميع الاطفال». ■

نشرة توجيهية تصدر عن الوحدة الإعلامية في اتحاد المقعدين اللبنانيين بالتعاون مع مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية

إشراف : سيلفانا اللقيس

مدير التحرير : عماد الدين رائف

إعداد : د. مروان البسط، سميرة بوحسن، رشا ناصر الدين

تصميم وإخراج: فؤاد المقداد



نشاطات «مشروع التنمية الدامجة»

معاً نعمل للتوعية ورفع الغيب عن الفئات المهمشة في لبنان

كما نظم المشروع ورشة مماثلة حضرتها ١٨ سيدة من متطوعي «اتحاد المقعدين» و«التجمع النسائي الديمقراطي» وناشطين من جمعيات فلسطينية. وأقام المشروع ورشة أخرى مع «مؤسسة إنجاز لبنان»، حضرها ٩ متطوعين واداريين من المؤسسة.

وفي شمسطار، أقام المشروع ورشة عمل مع «مؤسسة عامل»، حضرها سبعة متطوعين واداريين من «عامل» و«جمعية المساهمة والعطاء»، و«النادي الثقافي - طاريا».

في الشمال

وفي الشمال، نظم المشروع ورشة تدريبية مع أعضاء من «جمعية العمل النسوي» في مبنى الجمعية في طرابلس، حضرها ١٨ مشاركة.

كما نظم ورشة مع قسم الشباب في «الصلب الأحمر اللبناني»، حضرها ٢٠ مشاركاً. بالإضافة إلى ورشة ثالثة مع «مؤسسة إنجاز لبنان»، في طرابلس، حضرها سبعة مشاركين.



كما نظم المشروع في مكتب «جمعية نبع» في طرابلس، ورشة عمل تدريبية شارك فيها ثمانية من أعضاء الجمعية. ■

المجموعتين في كيفية متابعة القضية وجمع المعلومات والتأكد من صحتها إضافة إلى رصد المواد الاعلامية التي تتعلق بالقضية.

في البقاع



نفذ فريق مشروع التنمية الدامجة في منطقة بعلبك ورشة عمل مع «جمعية أفق»، في مركز دعم الإعاقة - بعلبك. استهدفت هذه الورشة ستة من الناشطين من الجمعية. كما نفذ المشروع التنمية الدامجة في منطقة شمسطار، ورشة عمل مماثلة مع «جمعية منتدى شمسطار الثقافي» في المنتدى شمسطار الثقافي، استهدفت ١٧ طالباً متطوعاً.

ونظم المشروع ورشة ثالثة في «نادي مكسي»، حضرها ٢٨ شخصاً من كوادر النادي ومتطوعيه، ومجموعة من «الاتحاد النسائي التقدمي الاشتراكي». وأتت الورشة ضمن سلسلة لقاءات مع جمعيات عن مفهوم التنمية الدامجة.

ورشة العمل مع الأولى الجمعية اللبنانية لدعم الطالب - بعلبك

وفي البقاع الشمالي، نظم المشروع ورشة عمله التدريبية مع «الجمعية اللبنانية لدعم الطالب» في مركز دعم الإعاقة، حضرها ٣٤ طالباً من الجمعية.

عمل فريق «مشروع التنمية الدامجة» ومتطوعو «اتحاد المقعدين اللبنانيين» على طول خارطة الوطن خلال الفصل الأخير من العام 2010، على بث التوعية بين جمعيات المجتمع الأهلي والمدني، وأفراد المجتمع، والهيئات المحلية والبلديات، حول مفاهيم التنمية، والتنمية الدامجة، والتنوع في المجتمع، وحق الوصول إلى الخدمات الرسمية. وعززت تلك المرحلة من المشروع فرص تعميم التوعية في المجتمعات المحلية في محافظات طرابلس، وجبل لبنان، وبيروت، ولبنان الجنوبي، والبقاع، وبعلبك - الهرمل.

وبالإضافة على ورش العمل والندوات التوعوية، يعمل المشروع على تعزيز «مجموعة الرصد المجتمعي» المؤلفة من أشخاص معوقين وغير معوقين. وتنطلق تلك المجموعة في البقاع الشمالي للعمل منفردة على قضية اجتماعية محددة للمناصرة.

تستمر الورش التدريبية المكثفة لمجموعتي الرصد المجتمعي في بعلبك، ونظم المشروع ورشته الرابعة مع المجموعة التي تضم سبعة أفراد في آب الماضي، حول أهمية الوقت بشكل مفصل وادارته والهدف والتخطيط. أما الورشة التدريبية الخامسة فكانت حول مفهوم عملية الرصد والهدف منها، ونظمت في أيلول الماضي في مركز دعم الإعاقة في بعلبك. وهدفت الورشة إلى تعريف وتوعية المشاركين على مفاهيم الرصد ومبادئه، ثم إلى مهام الراصد والمبادئ الأساسية التي يجب أن يستخدمها في جمع المعلومات وربطها القضية التي يتم العمل عليها بالمواد القانونية كما عمل المشاركون على ربط القضية المختارة بمفاهيم ومبادئ الرصد.

واستهدفت الورشة السادسة ١٢ شخصاً (عديد المجموعتين) في تشرين الثاني الماضي، بعد اختيارهم لقضية «تلوث المياه في مدينة بعلبك» للعمل عليها. وتضمنت عرضاً لآلية عمل

«الحقوق في القانون الإنتخابي الجديد» في ورشة عمل

وعرضت سمية بوحسن (منسقة الورشة) لنتائج حملة حقي. ٢٠١٠، التي رصدت الانتهاكات بحق الناخبين المعوقين في الإنتخابات البلدية والإختيارية الأخيرة.

وعمل المشاركون في الورشة، في جلستها الثانية، ضمن مجموعات خرجت بتوصيات متعلقة بالتجهيزات الهندسية واللوجستية المطلوبة لعملية إقتراع دامجة والمتعلقة بكل إعاقة على حدة. على أن ترفع هذه التوصيات إلى وزارة الداخلية والبلديات لإدراجها في قانون الإنتخابات الجديد. ■

وذلك من خلا تضمين مطالب الحملة ف مشروع قاون الإنتخاب الصادر عن لجنة بطرس، ضمن قانون الإنتخابات ٢٠٠٨/٢٥ ورؤية الأشخاص المعوقين للإنتخابات الدامجة.

وعرض أمين سر الاتحاد مروان البسط لقانون الإنتخابات الحالي وللمرسوم ٢٢١٤ المتعلق بتهيل عملية إقتراع الأشخاص المعوقين. وعرض المهندس بشار عبد الصمد لنتائج المسح الميداني الشامل لمراكز الإقتراع في لبنان، ومدى أهلية هذه المراكز لإقتراع الأشخاص المعوقين.

نظم اتحاد المقعدين اللبنانيين ورشة عمل مع الجمعيات والمنظمات المعنية بشؤون الأشخاص المعوقين في لبنان بعنوان «حقوق الأشخاص المعوقين في القانون الإنتخابي الجديد» في قاعة فندق هوليدي إن في بيروت.

في الجلسة الأولى من الورشة تناولت مديرة البرامج في الاتحاد سيلفانا اللقيس موضوع الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين انطلاقاً من تحالف الاتحاد مع «جمعية الشبيبة للمكفوفين» ضمن «حلة حقي» ٢٠٠٥ مروراً بالإنتخابات النيابية والنتائج العملية في القوانين.



التنمية.. و «التنمية الدامجة»

من فئات متنوعة في المجتمع. ومن أجل إشراك فئات المجتمع في العملية التنموية يجب دمجهم في البرامج التنموية من مرحلة اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ التقييم والمراقبة. وهكذا ظهر مفهوم «التنمية الدامجة»، الذي يعرفه «البنك الدولي» على أنه مزيج للمبادئ والمسارات التالية:

الدمج: يجب اعتبار الأشخاص المعوقين شركاء متساوين في التنمية وإشراكهم بالكامل في جميع عمليات الأنشطة التنموية.

المساواة: يجب أن يتمتع الأشخاص المعوقون بحق الوصول للفوائد المتأتية من الأنشطة التنموية أسوة بأقرانهم. بل أكثر من ذلك، يجب أن تؤدي أنشطة التنمية إلى تطوير الفرص المتكافئة وتلغي التمييز ضد الأشخاص المعوقين وتعزز مشاركتهم في جميع أوجه الحياة، المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حق الوصول: يجب أن يتمتع الأشخاص المعوقون بحق الوصول إلى البيئة المبنية، النقل، المعلومات، وإلى بنية التواصل والاتصالات، بشكل يمكنهم من المشاركة في جميع أوجه الحياة، وبالتالي يتمكنون من التمتع بكامل الحقوق الإنسانية. ■

وعلى جميع فئات المجتمع أي الفقراء والأغنياء، المسنون والأطفال والشباب، الرجال والنساء، الأشخاص ذوو الإعاقة، اللاجئين، وإلى ما هنالك



نفذت منظمات الأمم المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية برامج تنموية في العديد من البلدان النامية والبلدان المتعثرة بسبب تلك الحرب. هدفت البرامج إلى زيادة الدخل القومي والناجح المحلي وتخفيض عدد السكان داخل الدولة المستهدفة. عرفت الأمم المتحدة حينها التنمية على أنها «العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه».

بعدها، وجدت هذه المنظمات عنصراً هاماً من عناصر التنمية يجب إشراكه وهو العنصر البشري. وبدأت الاجتماعات حول كيفية جعل العنصر البشري فاعلاً في البرامج الإصلاحية والتنموية وكيف يكون مستفيداً، وما هو دوره في دفع عملية التنمية.

وظهر إلى الوجود مصطلح جديد في التنمية وهو «التنمية البشرية المستدامة»، وجاء تعريفها حسب الـ «إسكوا» و«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، عام ١٩٩٦: «هي توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بأعدل طريقة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة».

من هنا بدأ التركيز أكثر فأكثر على الناس،

التهميش والفئات المهمشة في المجتمع اللبناني

على الخدمات التعليمية والصحية الأساسية، كما لا يمكنها الوصول إلى البنى التحتية، الأدوات والإنتاج التكنولوجي والمأوى وتعيش في الأماكن الأكثر عرضة للأعمال العسكرية». كما أوردت الدراسة أن «الدخل المتدني أو المحدود الناتج عن العوامل الماكرو اقتصادية إلى جانب ضعف السياسات العامة الاجتماعية يهدد مصادر العيش هذه الفئات ويجعلهم مهددين صحياً، اقتصادياً، أمنياً واجتماعياً». ■

و«منظمة المساعدات الشعبية (للاغاثة والتنمية)» مجموعة من الفئات الاجتماعية المهمشة وهي، حسب الدراسة، «المرأة بشكل عام والنساء ربّات المنزل خاصة، العمال الموسميون، العاطلون عن العمل، العمال الزراعيون، الأطفال العاملون، المسنون، المشردون، ذوو الدخل المتدني، الأشخاص المعوقون واللاجئون الفلسطينيون». كما أشارت الدراسة إلى أن «غالبية الفئات المهمشة لا يمكنها الحصول

وعند الحديث عن التهميش، لا بد من ذكر الفئات المهمشة وتحديدها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفئات المهمشة تختلف من مجتمع إلى آخر ويتم تحديدها وفقاً للنظم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية السائدة. في لبنان، حددت دراسة «التهميش في لبنان» التي أعدتها منظمة أوكسفام البريطانية بالتعاون مع شركائها في لبنان («اتحاد المقعدين اللبنانيين»، «المؤسسة الوطنية للتدريب المهني والخدمات الاجتماعية»

التهميش الاجتماعي هو وضع الأفراد أو الجماعات على هامش الأحداث والأفعال وإقصائهم أو عدم شملهم في السياسات السائدة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. والتهميش في بعض جوانبه يعني عدم قدرة المجتمع على تفعيل أفرادهم كلهم، بشكل يحققون فيه ذواتهم ويظهرون قدراتهم وطاقاتهم في ظل سياسات تكرر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لجميع الفئات الاجتماعية.

للاتصال باتحاد المقعدين اللبنانيين:

□ بيروت، وطى المصيطبة - هاتف/فاكس: ٣٠٧٣٦٦-٠١ □ بيروت، طريق الجديدة - هاتف/فاكس: ٦٥٠٤١٧-٠١

□ صيدا - هاتف/فاكس: ٧٢٢٣٣٧-٠٧ □ النبطية - هاتف/فاكس: ٧٦٨٩٨٨-٠٧

□ صور - هاتف: ٣٥٠٣٦٦-٠٧ □ البقاع الأوسط، برياليس - هاتف/فاكس: ٥١٢٤٤٠-٠٨

□ البقاع الشمالي، بعلبك - هاتف/فاكس: ٣٧٢٢٢٤-٠٨ □ البقاع الغربي، مشغرة - هاتف/فاكس: ٦٥٠٦٥٢-٠٨

زوروا موقعنا الإلكتروني: www.lphu.com - البريد الإلكتروني: info@lphu.com - الوحدة الإعلامية: media@lphu.com

أصبح هذا المشروع ممكناً بفضل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID وحركة من أجل السلام MPDL



مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية



MINISTERIO
DE ASUNTOS EXTERIORES
Y DE COOPERACIÓN

